

الذين يريدون تسيير أمورهم فيها خوفاً من زيادة جانب الدين في موارثها العالمية . ومع ذلك فإن مدى نجاحها يتوقف على بدءها لجاراتها في منع كل منها الاموال الاجنبية من ان تفسر فيها فندا في هذا مثل بليغ على « التنافر » بين الافراد والامم . ان كل امة في محاولتها تحسين حالتها بالنسبة الى حالة جاراتها ، تسلك سبلاً تضرب برخاء جاراتها . ولما كان عملها غير مقتصر عليها ، فانها تخسر بما تفعله جاراتها من هذا القبيل اكثر مما تجنيه بعملها هي . والواقع ان معظم العلاجات المقترحة الآن هي من هذا النوع النشاك . فالمسابقة الى تقص اجور العمال ، وتعليق الحواجز الجمركية ، وتعفية الممتلكات والودائع الخارجية ، وتخفيض قيمة العملة . وحيا الناس على التوفير ، كبا من هذا القبيل . ولا يخفى ان خروج الانسان الواحد دخل الآخر . فاذا استعنا عن الاتفاق وفسرنا ولا ريب مبلغاً من المال ، ولكننا نقص بعملنا هذا ثروة آخر . فاذا فعل كل الناس الفعل نفسه نقصت الثروة العامة . فقد يضطر احد الناس ان يقص نفقاته اضطراراً فيفضل وليس ثمة من يلومه . ولكن عمدهذا ، يجب ألا يحسب عملاً وطنياً نبيلاً اذا لم يفعله منظرًا . فالتسول المصري اشد شيء يران لا يحب السفر الا في البحر الزهوا . فاذا هبت العاصفة تخلى عما يجب عليه من تبعة الملاحه ، بل هو : في محاولته تخليص نفسه باغراق جاره ، كأنه يحرق المركب الذي قد يعود به سالماً الى البر .

ومن نكد الدنيا ان الدهن العام قد تروى تربية بعيدة عن الحقيقة والنطق السليم . فالانسان المتوسط قد تعلم ، بما يكتب ويقال ، ان ما يقضي به عقله السليم ، من ان التبادل اساس الفلاح ، قول باطل . ولقد قدس الناس تنهم بالاملاجات الناجمة ، لان تطبيقه كان يعوزه الجراءة والحزم . ولعل الاختبار القاسي علمنا فاصحنا اميل الى الاخذ بنواصي الحكمة . ولكن زعماء الامم السياسيين كانت تعوزهم البصيرة والجرأة والحزم في تطبيق العلاجات الناجمة تطبيقاً حاسماً . فاستفحلت الازمة حتى لقد يفقد النظام المالي العالمي مرونته وقدرته على الاتعاش وفي الوقت نفسه ترى مشكلة التعويضات وديون الحرب غيمة قائمة يكفهر بها الجو . ونحن نعلم ان ليس ثمة أمل في تسديد مبالغ كبيرة منها . ومشكلتها ليست مشكلة مالية ، بل سياسية وتسمية معاً . فاذا اقترح الفرنسيون ، في المستقبل القريب ، اقتراحاً معتدلاً معقولاً ، لتصفية المآلة تسفية نهائية فالراجح ان الالمان يقبلون ، رغم اعتراضهم بعجزهم عن الدفع ، وعندئذ انهم يحسنون فعلاً بالقبول . ولكن الظواهر تدل على ان الفرنسيين مصممون على رفض اي حل من هذا القبيل مؤثرين خلق حالة تحمل المانيا على اعلان عجزها رسمياً عن التسديد . فرجال السياسة الفرنسيون (ومنظهم رجال السياسة الاميركيون اذ يرمون صراحة عن رأيهم) يفضلون ، بسبب المناورات الحزبية في بلادهم ان يخسروا كل شيء بعجز المانيا ، على التسليم بقبول مبلغ معتدل منها . ثم انهم يرون ان عدم التسليم بنقص التعويضات وتوقف المانيا عن الدفع ، حرج يمكن استعمالها

ولو ان بريطانيا تمكنت من الاحتفاظ بالذهب اساساً لعملةها، لكانت حالة العالم ابعث عن اليأس، والافلاس اوسع انتشاراً. ذلك ان عمل بريطانيا اسفر عن نتيجتين خطيرتين. الاولى انه وضع حداً لهبوط أسعار العروض بالعملة المحلية المختلفة، في بلدان مترامية فوق سطح الكرة. اذكر اسماء البلدان المرتبطة بالجنيه الاسترليني بدلاً من الذهب نجد بينها استراليا والجزائر التي

ضد ألمانيا في حل المسائل المتعلقة بين البلدين التي خلقتها معاهدة فرساي. وعليه فليست ارى شعاعاً أمل في هذه اناحية من الاقتصاد الدولي

— ٢ —

لقد رسمت الصورة بأقبح الالوان. فهل للضرورة وجهة اخرى؟ وما هي عناصر الامل التي يمكن تبنيها في هذا القتام؟ واي عمل مفيد تستطيع اقيامه لاجتباب الكارثة؟

الباعث الاول

على الامل ان النظام المالي ابدى حتى الآن قدرة غريبة على احتمال العبء الذي اناضته عليه الازمة الحالية. ولو ان احد تنبأ من سنة ان الحالة سوف تبلغ ما بلغت اليه الآن، لما كان احد يستطيع ان يتصور ان الامور تسير

لا نجد موضوعاً اجمع لعناية الناس في هذا العهد من موضوع «الازمة الاقتصادية العالمية» وبواعثها ووسائل علاجها. لذلك عيننا بواحي هذا البحث غفيرة «رواية الازمات الاقتصادية» وقصة الجنيه الاسترليني «وبحثاً في «مال التعويض وديون الحرب». وها نحن اليوم نلخص فضلاً لعالم من أكبر علماء الاقتصاد المعاصرين «جون مينرديكينز» الذي كان الممثل الاول للخزينة البريطانية في مؤتمر فرساي ومؤلف «رسالة في الاحتمال» و«نظرية النقد: مجردة ومطبقة» و«النتائج الاقتصادية لمجاهدات السلام»

حوطاً والمهندسين وسيلان ومالايا وأفريقية الشرقية والغربية، ومصر والسودان الكنديتانية — ثم هناك جنوب اميركا وكندا واليابان قانها مرتبطة بالاسترليني فعلاً ان لم يكن اسمياً. وانك لا تجد في خارج اوروبا الآ

الولايات المتحدة وجنوب افريقية بلاداً لا تزال عملتها على اساس الذهب. وليس بين الامم الكبيرة الا فرنسا والولايات المتحدة الاميركية حيث العيار الذهبي اساساً حرّاً للمعاملات والخروج عن قاعدة الذهب افضى الى تخفيف الضغط الناشئ عن ارتفاع سعر العملة وانخفاض سعر البضائع. ففي بلدان مترامية يحصل المنتج الآن على اسعار لبضاعته — بصمت

في اعينها الطبيعية كما هي سائرة الآن. وإن مقدرة النظام الرأسمالي على تحمل تبعات اخطائه من دون ان ينهار اقوى بواعث الامل على امكان تأليب القوى المعصرة لانتزاع القوز من ايدي القسطن. ثم انني ارى ان خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب حادث خطير لم يتح لنا بعد ان تقدر الفائدة العظيمة التي تجني منه. فانا اعتقد انه ينطوي على مغزى مفيد في دائرة واسعة النطاق.